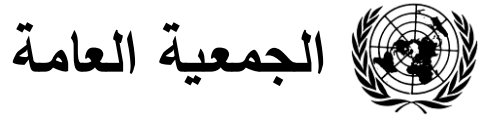


Distr.: General  
18 March 2024  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السادسة والأربعون  
29 نيسان/أبريل - 10 أيار/مايو 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و16/21\*

نيوزيلندا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- مقدمة

- 1- إن نيوزيلندا ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين المحلي والدولي. وترحب نيوزيلندا بفرصة الاستعراض الدوري الشامل الرابع لتقديم هذا التقرير الوطني والمشاركة في المناقشات والأفكار المتعلقة بحالة حقوق الإنسان فيها.
- 2- وتقدم نيوزيلندا هذا التقرير الوطني في وقت مبكر جداً من ولاية الحكومة الجديدة. وعلى الرغم من أن ذلك لا يؤثر على التزام نيوزيلندا بحقوق الإنسان، فإن البرامج الملخصة والمبلغ عنها أدناه هي برامج ماضية حدثت بين كانون الثاني/يناير 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023. وستخضع هذه البرامج لعملية مراجعة وإعادة تعديل بما يتماشى مع أولويات الحكومة الجديدة ونهجها المفضلة. وستقدم نيوزيلندا تحديداً لأولوياتها ونهجها في استعراض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في نيسان/أبريل 2024.
- 3- وقد أسفر الاستعراض الدوري الشامل الثالث لنيوزيلندا في عام 2019 عن 194 توصية، تم قبول 160 منها. ويرد في هذا التقرير موجز للإجراءات المتخذة لتنفيذ هذه التوصيات. غير أن الإجراءات الحكومية المخطط لها في المستقبل لم تُدرج بسبب التغيير الأخير في الحكومة. وفي عام 2021، قدمت نيوزيلندا تقريرها الأول عن الاستعراض الدوري الشامل لمنصف المدة.
- 4- ومنذ عام 2019، شكلت برنامج العمل بشكل خاص ثلاثة عوامل، هي: الهجوم الإرهابي على مسجدي كرايستشيرش عام 2019؛ وجائحة كوفيد-19؛ وتغير المناخ، على نحو متزايد. وتعد الظواهر الجوية القسوى التي حدثت في أوائل عام 2023 مثلاً على كيفية تأثير تغير المناخ على حياة النيوزيلنديين. وترد هذه المواضيع في جميع أجزاء التقرير.

## إعداد التقرير

- 5- التُمست آراء الجمهور بشأن حقوق الإنسان في نيوزيلندا لإثراء هذا التقرير. وعُقدت في جميع أنحاء نيوزيلندا سبع مشاورات بمشاركة مفتوحة ومشاورتان عبر الإنترنت في أوائل عام 2023، وتمت زيارة المدارس للاستماع إلى وجهات نظر الشباب. وأثرت هذه الآراء مشروع التقرير الوطني، الذي صدر للتشاور العام في تموز/يوليه 2023. وقد أُدرجت المسائل التي أثّرت في المساهمات العامة في هذا التقرير النهائي.
- 6- وأثار الجمهور طائفة واسعة من القضايا ووجهات النظر، مما يؤكد القيمة الجوهرية للمناقشات المفتوحة بشأن حقوق الإنسان. وشملت المواضيع الرئيسية التي برزت ما يلي: تدابير الاستجابة لكوفيد-19 والمخاوف بشأنها، مثل تجربة بعض الأشخاص الذين قرروا عدم تلقي التلقيح؛ وآثار تغير المناخ؛ وأهمية السكن اللائق؛ وارتفاع تكاليف المعيشة؛ والعنف الأسري والعنف الجنسي؛ وفق الأطفال. وأثّرت إمكانية الحصول على خدمات الصحة العقلية ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب استمرار أوجه الإجحاف في النتائج بين شعوب الماوري والمحيط الهادئ، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والصحة ونظام العدالة الجنائية. وأُعرب عن طائفة واسعة من الآراء بشأن حرية التعبير والتدابير الرامية إلى منع خطاب الكراهية، وأُنسب توازن بين الاثنين. وسُلط الضوء أيضاً على حقوق المرأة والطفل وحقوق الرجال وحقوق قوس قزح، وعلى وجه التحديد مجتمعات المتحولين جنسياً. ودعا آخرون إلى معاملة جميع الطوائف على قدم المساواة، وإلى عدم حصول أي مجموعة على مزايا أو امتيازات أكثر من غيرها.

7- والغالبية العظمى من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي أُثرت في المشاورات العامة للاستعراض الدوري الشامل هي بالفعل أولويات لنيوزيلندا. غير أن العمل الذي ينبغي إنجازه لا يزال كبيراً، وقد يستغرق تحقيق النتائج بعض الوقت. وتسلم نيوزيلندا بالشواغل التي أُثرت وهي ملتزمة بمواصلة العمل بشأن هذه المسائل.

8- ويرد إقليم توكيلاو التابع لنيوزيلندا في هذا التقرير في مرفق عن حالة حقوق الإنسان فيه.

## ثانياً - تنفيذ التوصيات والتطورات

### الهيكل الأساسية لحقوق الإنسان ومؤسساتها<sup>(1)</sup>

9- يوجد دستور نيوزيلندا في مصادر مختلفة، بما في ذلك معاهدة وايتانغي، والتشريعات، والقانون العام الأنكلوسكسوني، والاتفاقية الدستورية، والأعراف البرلمانية، والقانون الدولي العرفي. وهناك ثلاثة قوانين رئيسية تعزز حقوق الإنسان وتحميها على وجه التحديد، هي: قانون حقوق الإنسان لعام 1993؛ وقانون شرعة الحقوق النيوزيلندي لعام 1990؛ وقانون الخصوصية لعام 2020. وفي المشاورات العامة، اقترح أن تكون حقوق الإنسان قانوناً أسماً، وأن تُدرج في دستور مكتوب أو تُرسخ بطريقة أخرى. وسيطلب ذلك استعراضاً للترتيبات الدستورية لنيوزيلندا.

10- وقانون حقوق الإنسان هو القانون الرئيسي لمكافحة التمييز، حيث يوسع نطاق المعاملة العادلة والمتساوية ليشمل الجميع. وهو يسرد التمييز غير القانوني ويحظر التحرش الجنسي والعنصري والتحرش على التناظر العنصري. ويحدد دور لجنة حقوق الإنسان النيوزيلندية<sup>(2)</sup> ومحكمة استعراض حقوق الإنسان. وقد زاد تمويل اللجنة منذ عام 2019 لدعم عملها ومشاريعها.

11- ويؤكد قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي التزامات الحكومة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجب دراسة جميع التشريعات الجديدة المقدمة إلى البرلمان للتأكد من اتساقها مع الحقوق والحريات التي يكفلها قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي. وقد جرى تعزيز قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي في عام 2022 من خلال تعديل يتطلب توجيه انتباه البرلمان إلى التشريعات التي تعلن المحاكم أنها غير متسقة مع قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي لينظر فيها ويناقشها. ويجب على الحكومة أن ترد في تقرير تقدمه إلى البرلمان.

12- وينظر المسؤولون حالياً في خيارات لوضع واعتماد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(3)</sup>. وستقدم نيوزيلندا تحديثاً في حوار الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها في عام 2024.

### آلية الإبلاغ الوطنية

13- في عام 2021، تمت الموافقة على الآلية الوطنية المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في نيوزيلندا<sup>(4)</sup>. وتهدف الآلية الوطنية إلى تحسين تعاون الوكالات واتساق وفعالية عمليات الإبلاغ الدولية عن حقوق الإنسان. وهي تشمل ما يلي:

- فريق حوكمة لنواب الرؤساء التنفيذيين للوكالات يقود العمل المضطلع به بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل؛

- أداة رصد على شبكة الإنترنت تسجل توصيات الأمم المتحدة وتتعبق التقدم المحرز في تنفيذها (قيد التطوير)؛
- مبادئ توجيهية لجميع وكالات القطاع العام بشأن الإبلاغ والتنفيذ والمتابعة في إطار الآليات الدولية لحقوق الإنسان (قيد التطوير).

### الإطار الدولي لحقوق الإنسان<sup>(5)</sup>

- 14- صدقت نيوزيلندا على سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، وهي ملتزمة بتنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي<sup>(6)</sup>. وستتلقى الحكومة المشورة بشأن ما إذا كانت التغييرات التشريعية وغيرها من التغييرات ستسمح لنيوزيلندا بالتصديق على مزيد من صكوك حقوق الإنسان أو سحب التحفظات.
- 15- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، دخل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات حيز النفاذ بالنسبة لنيوزيلندا<sup>(7)</sup>. ويجري حالياً وضع خطة للاتصالات لزيادة الوعي باتفاقية حقوق الطفل والحق في تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة بموجب البروتوكول الاختياري.
- 16- وقد بدأ المسؤولون ينظرون في تبعات التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وسحب التحفظات على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومن المقرر مواصلة النظر فيما إذا كان ينبغي لنيوزيلندا أن تصبح طرفاً في اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية.
- 17- ونيوزيلندا ملتزمة بتحقيق نتائج إنمائية فعالة وشاملة وقادرة على الصمود ومستدامة. وذلك جزء أساسي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وتعكس خطط العمل الاستراتيجية، التي تشمل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ورفاه الأطفال والشباب، التزام نيوزيلندا بالنهوض العالمي بحقوق الإنسان عبر برامجها الخاصة بالتعاون الإنمائي. وقد زادت ميزانية نيوزيلندا المتعددة السنوات للتعاون الإنمائي الدولي بمقدار 719 مليون دولار نيوزيلندي خلال الفترة 2021-2024، مع التركيز على زيادة تمويلنا المناخي.

### العنصرية والتمييز<sup>(8)</sup>

- 18- في 15 آذار/مارس 2019، هاجم إرهابي أجنبي مسجدين في مدينة كرايستشيرش، مما أسفر عن مقتل 51 شخصاً وإصابة 50 آخرين. وكان الإرهابي المدان يؤمن بأيدولوجية يمينية متطرفة معادية للإسلام وأثر الهجوم على مناقشة وطنية بشأن العنصرية في نيوزيلندا. وأنشأت الحكومة لجنة تحقيق ملكية مستقلة للتحقيق في الهجوم وتقديم توصيات.
- 19- وحدد تقرير اللجنة الملكية، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2020، العديد من الدروس التي يجب تعلمها والمجالات التي تحتاج إلى تغييرات كبيرة. وقدمت 44 توصية قبلتها الحكومة من حيث المبدأ. ويتضمن تقرير منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل لنيوزيلندا لعام 2021 عرضاً موجزاً لهذه التوصيات.
- 20- وفي عام 2021، وافقت الحكومة على برنامج عمل كبير متعدد السنوات يتناول جميع التوصيات. ويشدد هذا البرنامج على رفع مستوى المشاركة المجتمعية والتنسيق عبر الوكالات الحكومية للمساعدة في تعزيز جهود مكافحة الإرهاب في نيوزيلندا وتشجيع مجتمع أكثر شمولاً.

21- وقد توزع هذا العمل على خمسة مواضيع:

- التماسك الاجتماعي والتعليم والإدماج؛
- الحد من الجريمة والعنصرية بدافع الكراهية؛
- الأسلحة النارية والسلامة؛
- مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛
- جهاز الأمن الوطني.

22- وقد أُطلقت، في عام 2022، حزمة من أدوات وموارد التماسك الاجتماعي التي تم تطويرها بعد مشاركة عامة واسعة النطاق. وتشمل هذه الحزمة إطاراً استراتيجياً يوفر هيكلًا لتعزيز التماسك الاجتماعي، وإطاراً لفهم وقياس مكونات التماسك الاجتماعي، وبرنامج عمل يحدد الأنشطة القائمة التي تسهم في التماسك الاجتماعي، وصحائف معلومات تدعم المنظمات والأفراد لتعزيز التماسك الاجتماعي في سياقاتهم، وصندوقاً محدوداً زمنياً يدعم المبادرات المجتمعية لتعزيز التماسك الاجتماعي.

23- ويجري حالياً وضع إطار استراتيجي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يستند إلى استراتيجية نيوزيلندا الحالية. وقد ضم الفريق العامل لأصحاب المصلحة في هذا الإطار رئيس مفوضي حقوق الإنسان ومفوض العلاقات العرقية. وقد أنشئ مؤتمر سنوي لمكافحة الإرهاب، إلى جانب مركز وطني مستقل للتمييز البحثي لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وأدى استعراض لأوضاع السياسة الأمنية إلى وضع أول استراتيجية للأمن الوطني في نيوزيلندا في عام 2023.

24- وتواصل نيوزيلندا تركيز عملها في مجال الاستجابة على 51 شهيداً من شهداء الهجوم، فضلاً عن الناجين والشهود والأسر وأصوات المجتمع المحلي. وتشجع توصيات اللجنة الملكية التغيير البعيد المدى بين الأجيال لتحقيق رؤية "نيوزيلندا آمنة ومتنوعة وشاملة".

25- وقد استُكملت الاستجابة المحلية بقيادة نيوزيلندا المشتركة مع فرنسا لنداء كرايستشيرش الدولي للقضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت<sup>(9)</sup>. وأنشئ هذا النداء مباشرة بعد الهجمات، وأحدث تغييراً كبيراً في طريقة إدارة هذا المحتوى على الإنترنت. ويُلزم النداء الحكومات ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت بالعمل مع المجتمع المدني، مع حماية وتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان وشبكة إنترنت حرة ومفتوحة وآمنة. ونيوزيلندا هي أيضاً عضو في التحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت.

### قوانين مكافحة الإرهاب

26- تقوم الحكومة باستعراض تشريعات مكافحة الإرهاب استجابة لتوصيات اللجنة الملكية. وقد عدل قانون تشريعات مكافحة الإرهاب لعام 2021 قانون قمع الإرهاب لعام 2002، فحدّث تعريف "العمل الإرهابي" لتحسين الوضوح، في حين تقلل تعديلات أخرى من خطر الهجمات والأنشطة الإرهابية التي تدعم الإرهاب أو تمكّنه<sup>(10)</sup>.

27- وسيمكن مشروع قانون تشريعات الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية ومساائل أخرى نيوزيلندا من الانضمام إلى اتفاقية بودابست المتعلقة بالجريمة الإلكترونية بجعل التشريعات المحلية متفقة مع متطلباتها.

28- واستعرضت نيوزيلندا قانون الاستخبارات والأمن لعام 2017 لضمان بقائه واضحاً وفعالاً. وتشمل التغييرات التشريعية والتنظيمية الأخرى لتحديث قوانين مكافحة الإرهاب قانون تشريع المعلومات الأمنية في الإجراءات لعام 2022، وقانون تعديل (تصنيفات وأوامر مراقبة) قوانين مكافحة الإرهاب لعام 2023.

29- وعند استعراض تشريعات مكافحة الإرهاب، تنظر الحكومة في أثر تدابير مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان، مع الاعتراف بأثر الهجمات الإرهابية على حقوق الضحايا في عدم التعرض للأذى. ولئن كان قد تبين أحياناً أن تشريعات مكافحة الإرهاب تؤثر على الحقوق الأساسية، فقد تقرر عموماً أن ذلك يشكل قيداً مبرراً لتلك الحقوق.

30- ومن المقرر القيام بمزيد من العمل لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية ذات الصلة، بما في ذلك إشراك المجتمع المحلي في أولويات الإصلاح التشريعي في المستقبل.

### الحد من التحريض والجريمة المرتكبة بدافع الكراهية والعنصرية

31- أُجريت في عام 2021 مشاورات عامة بشأن مقترحات لتعزيز الحماية في قانون حقوق الإنسان؛ وتحظر هذه المقترحات التحريض على الكراهية على أساس العرق أو اللون أو الإثنية أو الجنسية. وأثارت هذه المشاورة نقاشاً عاماً واسعاً وأظهرت طائفة واسعة من الآراء. وقررت الحكومة عدم إصلاح قوانين التحريض. وفي مشاورات الاستعراض الدوري الشامل، دعا بعض أفراد الجمهور إلى إحراز تقدم في حظر خطاب الكراهية، في حين حذر آخرون من الحد من حرية التعبير.

32- وتقيد الاستقصاءات والدراسات النيوزيلندية بأن الجماعات الإثنية والشعوب الأصلية، والمجموعات الملونة، تعاني من العنصرية. ووافقت نيوزيلندا في الاستعراض الدوري الشامل لعام 2019 على وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية من أجل القضاء التدريجي على العنصرية بجميع أشكالها. وتعمل الحكومة مع المنتدى<sup>(11)</sup> الوطني لزعماء شعب إيوي<sup>(12)</sup> والمجتمعات المحلية وجماعات المجتمع المدني لوضع الخطة.

### وزارة الجماعات الإثنية

33- أنشئت وزارة الجماعات الإثنية في تموز/يوليه 2021. وتشمل وظائفها الأساسية العمل على تحسين النتائج بالنسبة للمجتمعات الإثنية، من خلال السياسات والمشورة، والرصد والبيانات، والشراكة والمشاركة. وفي آب/أغسطس 2022، نشرت الوزارة استراتيجية للفترة 2022-2025: طريق إلى أوتياروا تشعر فيها الجماعات الإثنية بأنها في وطنها<sup>(13)</sup>. وتشكل الاستراتيجية أربع أولويات توجه برنامج عمل الوزارة وتدعمه، وهي كما يلي:

- تعزيز قيمة التنوع وتحسين إدماج الجماعات الإثنية في المجتمع؛
- ضمان توفير الخدمات الحكومية بشكل منصف وإمكانية وصول الجماعات الإثنية إليها؛
- تحسين النتائج الاقتصادية للجماعات الإثنية، بما في ذلك التصدي للحوجز التي تحول دون التشغيل (وهو شاغل أثير في مشاورات الاستعراض الدوري الشامل)؛
- ربط وتمكين مجموعات الجماعات الإثنية.

**الحق في العمل<sup>(14)</sup>**

34- أطلقت نيوزيلندا استراتيجية التشغيل في عام 2019 وقامت بتحديثها في عام 2022. وشملت أهدافها الرئيسية تعزيز المشاركة الاقتصادية بحيث يمكن للجميع الوصول إلى فرص عمل هادفة ومرضية، وتحسين نتائج التشغيل. ووضعت سبع خطط عمل للتشغيل من أجل تحسين النتائج بالنسبة للفئات التي تواجه حتماً مستمراً في سوق العمل، وهي: الشباب؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والماوري؛ وشعب المحيط الهادئ؛ والعمال الأكبر سناً؛ واللاجئون السابقون والمهاجرون الجدد والجماعات الإثنية؛ والنساء.

35- وتحدد خطة عمل تشغيل الماوري لعام 2022 الإجراءات الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل التي وضعت لدعم مزيد من الماوري في التشغيل والتعليم والتدريب. وتشمل الخطط الأخرى، مثل خطة العمل المتعلقة بتشغيل الشباب وخطة العمل المتعلقة بتشغيل المرأة، إجراءات لتحسين النتائج بالنسبة لشباب ونساء الماوري.

36- ووضعت الخطة المعنونة "شؤون العمل لعام 2020 - خطة عمل تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة" للمساعدة في ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية، على فرص متساوية للحصول على عمل جيد، بما في ذلك من خلال تعزيز إمكانية الوصول والتصدي للتحيز العام في مكان العمل.

**المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء<sup>(15)</sup>**

37- وُلد أكثر من ربع سكان نيوزيلندا في الخارج. واللاجئون والمهاجرون أعضاء قيّمون في المجتمع النيوزيلندي ومساهمون مهمون فيه، لكنهم قد يواجهون تحديات في الاندماج والتكيف ثقافياً والمشاركة الكاملة في المجتمعات المحلية. ويمكن أن يواجه اللاجئون السابقون حواجز تحول دون تشغيلهم ويواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات. وقد تم في عام 2023 تحديث استراتيجية نيوزيلندا لإعادة توطين اللاجئين واستراتيجية نيوزيلندا لتوطين المهاجرين وإدماجهم المشتركين بين الحكومات لضمان استمرارهما في دعم نتائج التوطين الناجحة والتعبير عن تطلعات اللاجئين والمهاجرين للتوطين.

38- وفي منتصف عام 2020، زادت نيوزيلندا حصتها السنوية من أماكن إعادة التوطين لتصل إلى 1 500 شخص (رشحتهم المفوضية)<sup>(16)</sup> وضاعفت العدد السنوي لأماكن الإقامة لأفراد أسر اللاجئين المعاد توطينهم ليصل إلى 600 مكان. ووسعت نيوزيلندا نطاق برنامج تجريبي للاجئين ترعاه المنظمات المجتمعية ليشمل 150 مكاناً على مدى ثلاث سنوات.

39- ويشمل قانون الهجرة النيوزيلندي لعام 2009 اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. ويُبت في طلبات اللجوء والحماية (اللجوء) المقدمة في نيوزيلندا وفقاً للصوصك ذات الصلة. ويتمتع طالبو اللجوء بإمكانية الوصول إلى التمثيل القانوني والمترجمين الفوريين والرعاية الصحية الممولة من القطاع العام؛ وإذا حصلوا على تأشيرة مؤقتة، يمكنهم بدء العمل أو الدراسة. ويحصل أصحاب الطلبات الذين لا يُمنحون التأشيرة على بدل أسبوعي. ويمكن لطالبي اللجوء الشباب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي كطلاب محليين. وخلال المشاورات المتعلقة بالاستراتيجيات، أفاد طالبو اللجوء بأنهم يواجهون صعوبات في الحصول على الدخل والسكن الميسور التكلفة والرعاية الصحية. وسيستمر النظر في تقديم الدعم إلى طالبي اللجوء أثناء عملية فحص طلباتهم في عام 2024.

40- وفي عام 2021، أصدرت سلطات الهجرة النيوزيلندية تكتيفاً بإجراء استعراض مستقل للممارسات المتعلقة بتقييد حرية تنقل الأشخاص الذين يطلبون اللجوء، بما في ذلك احتجازهم<sup>(17)</sup>. وأوصى الاستعراض بإجراء تغييرات تشريعية وتنفيذية. وهناك مشروع قانون لتعديل الهجرة (الوافدون الجماعيون)، من شأنه أن يضمن حصول أعضاء مجموعة من الوافدين الجماعيين على التمثيل القانوني في قرارات الاحتجاز، وهو معروض على البرلمان وتنتظر فيه الحكومة الجديدة. وقد وضعت سلطات الهجرة النيوزيلندية إجراءات تضمن أن قرارات احتجاز طالبي اللجوء تتوافق مع المبادئ التوجيهية للاحتجاز الصادرة عن مفوضية اللاجئين لعام 2012. ويقتصر الاحتجاز على الحالات الاستثنائية التي تستوفي عتبات عالية، ويتم البت فيها على مستوى رفيع، ويتم استعراضها بانتظام. ويكفل الرصد بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب أيضاً الامتثال لمعايير الاحتجاز. ولم تكن هناك حالات احتجاز جماعي.

### استغلال المهاجرين

41- يسهم العمال المهاجرون إسهاماً هاماً في المجتمع النيوزيلندي. غير أن استغلال العمال المهاجرين يحدث. وفي عام 2020، أُعلن عن حزمة منسقة من التغييرات التشريعية والسياساتية والتشغيلية للحد من استغلال المهاجرين، مع تمويل الموارد اللازمة لاستجابات الوكالات التنظيمية لتقارير الاستغلال.

42- وتضمنت المبادرات التي أُطلقت في عام 2021 أدوات مخصصة لتسهيل الإبلاغ عن استغلال العمال المهاجرين؛ وإنشاء تأشيرة حماية المهاجرين من الاستغلال، مما يسمح للعمال المؤقتين بمغادرة المواقف الاستغلالية بسرعة والبقاء بشكل قانوني في نيوزيلندا؛ وإنشاء وظائف مستشاري اتصال لدعم المهاجرين وربطها بالخدمات. وقد استُخدمت هذه المبادرات بشكل جيد، حيث دعمت المهاجرين للإبلاغ عن حالات أماكن العمل الاستغلالية ومغادرتها.

43- وأدخل قانون حماية العمال (المهاجرين وغيرهم من المستخدمين) لعام 2023 نظاماً متدرجاً للجرائم والعقوبات لردع أصحاب عمل العمال المهاجرين المؤقتين عن عدم الامتثال للالتزامات بموجب قانون الهجرة والعمل.

### الاتجار

44- زادت عواقب كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ من خطر الهجرة غير النظامية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. ونيوزيلندا ليست محصنة ضد ذلك، وهناك أدلة على وجود نشاط للاتجار. ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بمكافحة الاتجار بالبشر، وقد أطلقت في عام 2021 خطة عمل منقحة للحكومة بأكملها لمكافحة العمل القسري والاتجار بالبشر والرق. وأدى ذلك إلى وضع إطار رفيع المستوى لإجراءات الوكالات الحكومية حتى عام 2025، يغطي الوقاية والحماية والإنفاذ. والقائمون على الخطة مسؤولون أمام فريق مرجعي من كبار الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين.

45- وتشمل الإجراءات المتخذة في إطار الخطة إنكاء الوعي والتدريب والأدوات للمجتمعات المحلية والمسؤولين في الخطوط الأمامية وأصحاب العمل؛ وتيسير خدمات الدعم لضحايا الاتجار الذين يتم تحديدهم؛ وتعزيز الأوضاع التنفيذية والسياساتية والتشريعية لتعزيز الإنفاذ والمواءمة مع الالتزامات الدولية. وتقوم نيوزيلندا حالياً باستعراض امتثالها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

### أشكال الرق المعاصرة

46- جرت مشاورات عامة بشأن تشريعات مقترحة للتصدي لأشكال الرق المعاصرة واستغلال العمال في سلاسل التوريد في عام 2022. ومن شأن ذلك أن ينشئ مسؤوليات جديدة عبر العمليات وسلاسل

التوريد لجميع أنواع المنظمات في نيوزيلندا، مع مزيد من المسؤوليات للمنظمات الكبيرة. وسيتم في عام 2024 توضيح اتجاه العمل من أجل المضي قدماً بالمقترحات.

### تغير المناخ<sup>(18)</sup>

47- تقر نيوزيلندا بأهمية وجود بيئة صحية ومستدامة للتمتع بجميع حقوق الإنسان. وقد أثير موضوع تغير المناخ وتأثيره على حقوق الإنسان بشكل متكرر في المشاورات العامة للاستعراض الدوري الشامل، وهو يحتل مكانة عالية في النقاش الوطني. وتستجيب نيوزيلندا حالياً لتغير المناخ وتدعم الاستدامة كأولوية.

48- وفي عام 2019، عززت نيوزيلندا تشريعاتها المتعلقة بتغير المناخ من خلال إدخال إطار "صفر كربون" في قانون الاستجابة لتغير المناخ لعام 2002. ويدعم هذا الإطار انتقال نيوزيلندا إلى مستقبل خفيض الانبعاثات وقادر على مقاومة تغير المناخ ويساهم في الجهود العالمية لحصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

49- ويجري تنفيذ الإطار من خلال ما يلي:

- إنشاء لجنة معنية بتغير المناخ لتقديم مشورة الخبراء إلى الحكومة؛
- تشريع هدف لخفض الانبعاثات المحلية لعام 2050 باسترشاد النمذجة التي اضطلعت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛
- وضع نظام (أهداف مؤقتة) لميزانيات الانبعاثات تتقدم تدريجياً نحو هدف عام 2050، وقد حُدِّدَت الثلاثة الأولى منها في أيار/مايو 2022؛
- ونُشرت أول خطة لخفض الانبعاثات في أيار/مايو 2022، وهي تحتوي على أكثر من 300 إجراء لتلبية ميزانية الانبعاثات الأولى ووضع نيوزيلندا على المسار الصحيح لتحقيق هدفها لعام 2050؛
- وضع تقييمات لمخاطر تغير المناخ كل ست سنوات وخطط تكيف وطنية تستجيب للمخاطر المحددة، وقد نُشرت الخطة الأولى منها في آب/أغسطس 2022.

50- وتدعم الإجراءات المتخذة لخفض الانبعاثات المحلية المساهمة الأولى المحددة وطنياً لنيوزيلندا، التي تم تعزيزها في عام 2021 لخفض صافي الانبعاثات إلى 50 في المائة تحت المستويات الإجمالية لعام 2005 بحلول عام 2030. وهناك تناقص في انبعاثات نيوزيلندا، حيث انخفض إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2021 إلى أدنى مستوياته منذ عام 2009.

### الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن<sup>(19)</sup>

#### إصلاح الرعاية الاجتماعية وتكاليف المعيشة

51- شمل الاستثمار الحكومي في نظام الرعاية الاجتماعية منذ عام 2019 الدعم المالي للعامل والأسر من ذوي الدخل المنخفض. وكثيراً ما أُثيرت تكاليف المعيشة في مشاورات الاستعراض الدوري الشامل. وفي عامي 2022 و2023، أعطت نيوزيلندا الأولوية لتدابير للحد من تأثير الضغوط التضخمية العالمية المتزايدة على تكلفة المعيشة في نيوزيلندا. وشملت هذه التدابير مدفوعات تكاليف المعيشة المؤقتة للأسر ذات الدخل المنخفض، وتخفيضات في ضريبة الوقود، ووسائل النقل العام بنصف السعر.

وزادت المدفوعات الأخرى، بما في ذلك مدفوعات المتقاعدين والمحاربين القدامى والطلاب. واعتباراً من نيسان/أبريل 2023، تم تمديد مساعدة رعاية الأطفال المدعومة لتشمل 10 000 طفل إضافي، وقُدر أن 345 000 أسرة، بما في ذلك 646 000 طفل، ستكون أفضل حالاً من خلال الزيادات في الإعفاءات الضريبية للعاملين من أجل الأسر. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 356 000 مستفيد يتلقون 118 دولاراً نيوزيلندياً إضافياً في الأسبوع في المتوسط (142 دولاراً نيوزيلندياً خلال فصل الشتاء) مقارنة بالأوضاع السياسية في أواخر عام 2017. ويزيد هذا الرقم للوالدين الوحيدين والأزواج الذين لديهم أطفال.

52- ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في نظام الرعاية الاجتماعية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2023، كان هناك ما يقرب من 378 700 شخص يتلقون منافع أساسية. وذلك أعلى بنسبة 30,7 في المائة من عدد 289 000 شخص في كانون الأول/ديسمبر 2017.

### السكن

53- تسلم نيوزيلندا بالمشاكل الجارية المتصلة بنظامها السكني والحضري، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالمعروض من السكن والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها. وبين عامي 2021 و 2023، أجرت لجنة حقوق الإنسان تحقيقاً في السكن عزز هذه النقطة. فالسكن الذي لا يمكن تحمل تكاليفه له عواقب بعيدة المدى - الأطفال والأسر الذين يعيشون في السيارات والموتيلات، وانخفاض ملكية المنازل، والمشاكل الصحية الناجمة عن الاكتظاظ، وانخفاض مستويات المعيشة لجميع النيوزيلنديين.

54- وفي عام 2021، صدر بيان سياسة الحكومة بشأن السكن والتنمية الحضرية، والاستراتيجية الوطنية لإسكان الماوري. وركز تنفيذ بيان سياسة الحكومة بشأن السكن والتنمية الحضرية على أربعة مجالات عمل مترابطة هي:

- الحد من الحواجز التي تحول دون البناء، بما في ذلك من خلال ضمان أن قواعد التخطيط والتنظيم تسمح ببناء مزيد من المنازل، وجعل تمويل السكن والتنمية الحضرية والبنية التحتية أكثر استدامة وفي المتناول؛
- بناء المنازل حيث يحتاجها الناس لإيجاد مزيد من الخيارات لملكية المنازل بأسعار معقولة وتقليل الضغط على سوق الإيجارات. وقد دخلت الحكومة في شراكة مع جهات أخرى لتقديم مساكن جديدة، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية لتطوير أراضي جاهزة للبناء، والتعجيل بحلول الإسكان التي يقودها الماوريون لتمكين الماوري من توفير المساكن لمجتمعاتهم المحلية، والاستثمار في برنامج لبناء أكثر من 18 000 منزل عام وانتقالي بحلول عام 2024؛
- مساعدة الناس في الحصول على منازل ميسورة التكلفة، بما في ذلك من خلال الأموال الحكومية لدعم الناس لشراء منزل؛ ودعم إنشاء منازل جديدة ميسورة التكلفة للأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط؛ وتعزيز النمو في قطاع البناء للإيجار؛
- مساعدة الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة إلى سكن من خلال خطة العمل الخاصة بالتشرد، وإصلاح نظام السكن في حالات الطوارئ.

55- وسيُنشر في الأشهر المقبلة تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج والأولويات المحددة في بيان سياسة الحكومة بشأن السكن والتنمية الحضرية والاستراتيجية الوطنية لإسكان الماوري. وسيستعرض بيان سياسة الحكومة بشأن السكن والتنمية الحضرية في عام 2024.

56- وتضمنت التغييرات التنظيمية في قطاع الإيجار بين عامي 2019 و2023 ما يلي:

- معايير المنازل الصحية لعام 2019، التي أدخلت معايير لمساكن الإيجار، مثل التدفئة والعزل والتهوية، لسد فجوة الجودة بين العقارات المؤجرة والمنازل التي يشغلها مالكوها؛
- إصلاحات قانون تعديل الإيجارات السكنية لعام 2020، التي سعت إلى تحقيق التوازن بين حقوق الملاك والمستأجرين، بما في ذلك تمكين المستأجرين الذين يعانون من العنف الأسري من إنهاء الإيجار بسرعة.

### إقامة العدل، بما في ذلك نظام العدالة الجنائية<sup>(20)</sup>

57- تقر نيوزيلندا بأن معدلات سجن الماوري لا تزال مرتفعة بشكل غير متناسب (54 في المائة من نزلاء السجون في عام 2022، مقارنة بـ 17,4 في المائة من سكان البلد)<sup>(21)</sup> وهي تعمل على معالجة التمثيل المفرط للماوري عبر نظام العدالة الجنائية. وقد أثرت في المشاورات العامة شواغل بشأن هذه المسألة.

### إصلاحات نظام العدالة الجنائية

58- منذ الاستعراض الدوري الشامل لنيوزيلندا لعام 2019 وتقرير منتصف المدة لعام 2021، استمرت إصلاحات كبيرة في قطاع العدالة الجنائية والخدمات الحكومية على نطاق أوسع، بهدف ضمان أن نظام العدالة:

- لا يجرّد من الإنسانية أو يعيد الصدمة، وأنه متعاطف ويسهل التنقل فيه؛
- يدعم الناس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء جرائمهم، بما في ذلك تعاطي المخدرات والكحول، والصحة العقلية، والصدمات التي لم يتم حلها، والإعاقات العصبية، والفقر؛
- يعالج الضرر غير المتناسب الذي يتعرض له الماوري؛
- يخضع للإصلاح بالشراكة مع الماوري؛
- يلبي احتياجات الماوري والمجموعات المختلفة، بما في ذلك شعوب المحيط الهادئ واللاجئون والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة ومجتمعات الميم الموسّعة.

59- وكان لاستراتيجية هوكاي رانغي 2019-2024<sup>(22)</sup> لإدارة الإصلاحات ثلاثة أهداف مترابطة هي: تحسين السلامة العامة، والحد من العودة إلى الإجرام، والحد من التمثيل المفرط للماوري في نظام الإصلاحات. وقد سعت هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نتائج أفضل للماوري، مع الماوري، من خلال إعطاء الأولوية لرفاه الأشخاص في إدارة الإصلاحات وفي أسرهم.

60- وفي عام 2021، قامت الإصلاحات بتحديث استراتيجية المرأة 2021-2025 الخاصة بها لتتماشى مع استراتيجية هوكاي رانغي وتمكن على نحو أفضل من توفير دعم إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للنساء في السجن، في بيئات أكثر استجابة. وصُممت الاستراتيجية للمساعدة في كسر حلقة العودة إلى الإجرام والمساهمة في التغيير بين الأجيال من خلال تحسين رفاهية وسلامة النساء وأسرنهن والمجتمعات المحلية على نطاق أوسع. والمساعدة القانونية متاحة لجميع السجناء، بمن فيهم النساء، عن طريق خطوط هاتف ومعلومات اتصال متاحة بالمجان.

61- وقد كان حصول السجناء على الخدمات الصحية الجيدة محور برنامج مخصص سعى إلى تحسين تقديم الخدمات ومعالجة أوجه الإجحاف الصحية الحالية للماوري، وجميع من هم في رعاية الإصلاحات وإدارتها. وقد أشرك المسؤولون موظفي الاحتجاز والرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، والشركاء من الماوري، والأشخاص الذين لديهم خبرة عاشوها في السجن، والوكالات المجتمعية للمساهمة في تطوير البرنامج. وقامت الإصلاحات أيضاً بتوسيع خدمات الصحة العقلية منذ عام 2019. ويجري العمل حالياً على زيادة تحسين هذه الخدمات.

62- وانخفض عدد نزلاء السجن منذ نروة آذار/مارس 2018؛ غير أنه يتزايد مرة أخرى على الرغم من أنه لا يزال أقل من عام 2018. وقد تأثرت كيفية استيعاب السجناء وإدارتهم بمختلف تحديات القوى العاملة والقدرات وتصميم المرافق وجودتها، إلى جانب الطبيعة المعقدة لنزلاء السجن. ويجري العمل على وضع خطة طويلة الأجل لبنية شبكة السجن من أجل معالجة هذا الأمر.

63- وتدير الشرطة النيوزيلندية أفرقة "تي باي أورانغا - إيوي" المجتمعية، وهو برنامج مدعوم لحل المشاكل يُقدّم بالشراكة مع الماوري للرد على ارتكاب الجرائم خارج النظام القضائي التقليدي. وقد أظهر التقييم أن هذا البرنامج أدى إلى انخفاض بنسبة 22 في المائة في الضرر الناجم عن العودة إلى الإجرام مقارنة بمجموعة مماثلة من القضايا التي تمر عبر المحكمة المحلية.

64- وتعمل شرطة نيوزيلندا مع الشركاء من الماوري من خلال النموذج التشغيلي الأول للوقاية لعام 2023 واستراتيجية منع الجرائم والحوادث. وقد دعم ذلك تنفيذ الشرطة للبرامج والمبادرات الوطنية التي وُضعت وتُنفذ مع الماوري لتحسين النتائج للماوري، والحد من ارتكاب الجرائم والإيذاء، وبناء الثقة في الشرطة والاعتماد عليها.

65- وقد سعى برنامج "تي آو ماراما" - تعزيز العدالة للجميع إلى تحسين تجربة جميع الأشخاص الذين يشاركون في المحاكم المحلية (المدعى عليهم، والضحايا، والأطفال والشباب، والأسر) من خلال إقامة شراكة مع الماوري والمجتمعات المحلية. ويوسع برنامج "تي آو ماراما" نهج أفضل الممارسات من المحاكم التي تركز على الحلول والمحاكم العلاجية في مواقع المحاكم المحلية. وهو يركز على الولاية القضائية الجنائية (بما في ذلك محكمة الشباب)، فضلاً عن رعاية محكمة الأسرة وحمايتها، ورعاية الأطفال، وإجراءات العنف الأسري.

66- وفي عام 2021، تم تلقي التمويل لتنفيذ مبادرة "أكاورانغيا تي مانا تانغاتا"، وهي مبادرة تركز على الأسرة للحد من معدلات سجن الماوري وعودتهم إلى الإجرام وإضفاء طابع إنساني على تجربة المحكمة. وقام ماوريون محليون بتصميم الخدمات وتكييفها وتقديمها لدعم المجرمين الماوريين والضحايا وأسرتهم خلال إجراءات المحاكم، ودعم برنامج "تي آو ماراما" في مواقع المحاكم المحلية. وقد كان من المبادرات الأخرى لمعالجة وكسر حلقة ارتكاب الجرائم محاكم العلاج من الكحول والمخدرات المبتكرة.

#### المعونة القضائية والسن الدنيا للمسؤولية الجنائية

67- أدت التغييرات التي طرأت في عام 2023 على الأهلية للمعونة القضائية وعتبات السداد إلى إتاحة المعونة القضائية لحوالي 93 000 شخص إضافي. وأُلغيت رسوم المستخدم المفروضة على مقدمي الطلبات ولم تعد الفائدة تُفرض على ديون المعونة القضائية. وزادت أجور محامي المعونة القضائية في عام 2022. وقد أدت هذه التغييرات إلى تحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة.

68- وعقب الاستعراض الدوري الشامل لعام 2019، وافقت نيوزيلندا على النظر في رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية (10 سنوات) لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية<sup>(23)</sup>. وأوصى أفراد الجمهور

في مشاورات الاستعراض الدوري الشامل برفع الحد الأدنى للسن. ويعمل المسؤولون منذئذ من خلال الآثار المترتبة على هذا التغيير. ومن الاعتبارات الرئيسية ضمان أن أي تغيير تشريعي يمكن أن تنفذه بنجاح الوكالات العاملة مع الأطفال والشباب الذين يرتكبون الجرائم.

### حقوق الشعوب الأصلية<sup>(24)</sup>

69- الماوري هم السكان الأصليون لنيوزيلندا. وتقع الوثيقة التأسيسية لنيوزيلندا، معاهدة وايتانغي، في صميم العلاقة بين الماوري والتاج. ولا تزال معالجة أوجه الإجحاف التي يواجهها الماوريون واحترام حقوق السكان الأصليين أولوية بالنسبة لنيوزيلندا. وتتناول أجزاء أخرى من هذا التقرير أوجه الإجحاف التي يعاني منها الماوريون في مجال التعليم والعمل والصحة ونظام العدالة الجنائية.

### تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

70- تمشياً مع المبادئ التوجيهية الدولية، عملت وزارة تنمية الماوري في شراكة مع لجنة حقوق الإنسان النيوزيلندية والمنتدى الوطني لزعماء شعب إيوي على وضع مشروع لخطة للإعلان.

71- وبين عامي 2021 و2022، انخرطت وزارة تنمية الماوري ولجنة حقوق الإنسان النيوزيلندية والمنتدى الوطني لزعماء شعب إيوي مع مجتمعات السكان الأصليين بشأن تطلعاتهم لخطة للإعلان. وكانت المواضيع الرئيسية هي أن على الحكومة أن تدعم مشاركة الماوريين في صنع القرار بشأن القضايا التي تؤثر عليهم. وينطبق ذلك على مجموعة من المواضيع، من العدالة والصحة والتعليم إلى السكن والبيئة والتعبير الثقافي والهوية الثقافية.

### مكتب العلاقات بين الماوري والتاج ("تي أراوهيتي")

72- أنشئ مكتب العلاقات بين الماوري والتاج في عام 2019 لدعم الشراكات بين الماوري والتاج وتحقيق وعد معاهدة وايتانغي. وقد وردت وظائفه بالتفصيل في تقرير منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل لنيوزيلندا لعام 2021. وتشمل هذه الوظائف تسوية المطالبات التاريخية بموجب معاهدة وايتانغي؛ وبطول كانون الثاني/يناير 2023، تم توقيع ما يقرب من 70 في المائة من جميع الصكوك مع مجموعات المطالبين بالتسوية.

73- ويساهم مكتب العلاقات بين الماوري والتاج في بناء قدرات الخدمة العامة للتعامل مع الماوري، وفهم وجهات نظر الماوري ومعاهدة وايتانغي. ومنذ عام 2019، قدم المكتب إرشادات وأطراً وأدوات لرصد وتعزيز فهم التزامات معاهدة التاج والإشراف عليها والمساءلة عنها، بما في ذلك بموجب تسويات معاهدة وايتانغي<sup>(25)</sup>.

74- وتمثلت إحدى الخطوات المهمة للعلاقة بين الماوري والتاج في إنشاء عطلة ماتاريكي العامة ("تي را أرو كي أ ماتاريكي") والاحتفال الافتتاحي بها في عام 2022، ويُفهم أنها أول عطلة عامة وطنية للسكان الأصليين في العالم.

### تحقيقات محكمة وايتانغي

75- محكمة وايتانغي هي لجنة تحقيق دائمة أنشئت لتحديد ما إذا كانت أفعال التاج أو إغفالاته تنتهك مبادئ معاهدة وايتانغي. ولدى محكمة وايتانغي برنامج للتحقيقات يتناول القضايا الهامة وطنياً التي تؤثر على الماوري (تحقيقات كاويابا). ويشمل ذلك إجراء تحقيقات فيما يلي: الخدمات والنتائج الصحية،

وسياسة الإسكان وخدماته، ونظام العدالة، والدستور، وخدمات التعليم ونتائجه، وإلحاق الضرر بنساء الماوري نتيجة لانتهاكات معاهدة وايتانغي من جانب التاج. ويشترك التاج بنشاط في هذه التحقيقات.

### قانون الانتخابات

76- يساعد عدد الناخبين الماوريين المدرجين في القوائم الماورية أو القوائم العامة على تحديد عدد مقاعد الماوري في البرلمان. وقد دخل قانون التشريع الانتخابي (الخيار الانتخابي للماوري) حيز النفاذ في آذار/مارس 2023، مما مكن الماوري من تغيير القوائم الانتخابية في أي وقت وكلما اختاروا ذلك (ما عدا خلال فترات معينة قبل الانتخابات). وفي السابق، كان الناخبون الماوريون لا يستطيعون اختيار أن يكونوا مدرجين في القائمة الانتخابية الماورية أو العامة إلا مرة كل أربع إلى ست سنوات. وسيدعم هذا التغيير الناخبين الماوريين في ممارسة حقوقهم الديمقراطية عن طريق إزالة القيود المفروضة على مشاركة الماوري في الانتخابات وانخراطهم فيها. ومن بين أعضاء البرلمان الحالي البالغ عددهم 123 عضواً، هناك 33 عضواً من الماوريين، بمن فيهم الأعضاء الناخبون الماوريون السبعة المنقرغون، في حين أن سبعة من الوزراء في الحكومة البالغ عددهم 20 وزيراً (الهيئة التنفيذية العليا للحكومة) هم من الماوري<sup>(26)</sup>.

77- وقد أنشئت لجنة مستقلة لاستعراض قانون الانتخابات في نيوزيلندا، وتنظيم مشاركة عامة، وتقديم تقرير إلى الحكومة بحلول أواخر عام 2023. وسيُنظر في الكيفية التي تدعم بها الترتيبات الانتخابية وتعزز مشاركة الماوري في النظام الانتخابي البرلماني.

### تنشيط اللغة الماورية

78- إن الحكومة ملتزمة بالعمل بنشاط في شراكة مع الماوري من أجل حماية لغة الماوري وتعزيزها وتنشيطها. ويقود الجانب الماوري من الشراكة هيئة "تي ماتاواي"، وهي كيان قانوني مستقل أنشئ بموجب قانون اللغة الماورية لعام 2016 للعمل نيابة عن الماوري.

79- وتُعرّف الشراكة من خلال عدسة ماورية ويُعبّر عنها باستخدام إطار "تي وار أو تي ريو ماوري أورا" (بيت اللغة الحية) الذي يوضح كيف يجمع التاج والماوري الجهود التي يبذلونها من أجل التنشيط. ويسلم القانون بأن الماوريين هم القيمون على اللغة الماورية، مع الاعتراف أيضاً بقدرة الحكومة على تعزيز الأهداف الاستراتيجية في المجتمع النيوزيلندي على نطاق أوسع. وينص القانون على استراتيجيتين متميزتين ولكنهما متكاملتان:

- استراتيجية مايهي الماورية - التي وضعتها وقادتها هيئة تي ماتاواي، وتركز على استعادة لغة الماوري (كلغة أولى) من خلال تمكين نقلها بين الأجيال داخل منازل الماوري ومجتمعاتهم المحلية؛
- استراتيجية مايهي كارونا - التي وضعتها وتقودها الحكومة، وتركز على تهيئة الظروف الاجتماعية اللازمة لازدهار الماوري في المجتمع الأوسع نطاقاً.

80- ويجري تطوير الأولويات المشتركة التي تجمع بين الاستراتيجيتين لدعم الرؤية الشاملة لـ "كيا ماوري أورا تي ريو" أو "لغة مزدهرة وحية" بحلول عام 2040.

### حقوق المرأة<sup>(27)</sup>

81- تقخر نيوزيلندا بالحفاظ على دورها كرائدة في مجال المساواة بين الجنسين<sup>(28)</sup>، ولكنها تدرك أن من الممكن عمل المزيد لحماية حقوق المرأة وتعزيزها. وتوفر التشريعات للمرأة الحماية من التمييز.

ومع ذلك، تأثرت النساء بشكل غير متناسب بجائحة كوفيد-19، التي عمقت أوجه عدم المساواة التي كانت موجودة من ذي قبل، بما في ذلك انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحصتهن غير المتناسبة من العمل غير مدفوع الأجر.

### المرأة في المناصب القيادية

82- شغلت النساء أكثر من 50 في المائة من الأدوار في مجالس ولجان القطاع العام خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، ارتفع تمثيل نساء الماوري والمحيط الهادئ في مجالس القطاع العام إلى 15,1 في المائة و4,5 في المائة على التوالي<sup>(29)</sup>. وفي حزيران/يونيه 2023، شغلت النساء 55,9 في المائة من المناصب القيادية العليا في القطاع العام<sup>(30)</sup>. وحققت نيوزيلندا التكافؤ بين الجنسين في البرلمان في عام 2020 وحققته في الحكومة في نيسان/أبريل 2023<sup>(31)</sup>. وبحلول نهاية فترة الولاية البرلمانية (أيلول/سبتمبر 2023)، شكلت النساء 48 في المائة من البرلمان. ولا تزال المرأة متخلفة عن الركب في المناصب القيادية للقطاع الخاص ومن المحبذ إحراز مزيد من التقدم. وفي تموز/يوليه 2022، شغلت النساء 28,5 في المائة من مناصب أعضاء مجالس الإدارة، و36,5 في المائة من أدوار مجالس الإدارة مع مؤشر S&P/NZX 50، و26,4 في المائة من مناصب الإدارة التنفيذية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية النيوزيلندية<sup>(32)</sup>.

### الإنصاف في الأجور

83- تعني معالجة مسألة الإنصاف في الأجور معالجة أي تقليل قائم على نوع الجنس من قيمة العمل الذي تهيمن عليه الإناث في الغالب. ويسمح قانون المساواة في الأجور لعام 1972 (المعدل عام 2020) للموظفين الأفراد والنقابات بمطالبة صاحب العمل مباشرة بالإنصاف في الأجور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان يجري النظر في 25 مطالبة بالإنصاف في الأجور، عبر القطاعين العام والخاص. وتمت تسوية 14 مطالبة بالإنصاف في الأجور حتى الآن، مما أدى إلى تصحيح أجور 175 134 شخصاً بنسبة معدلها 30 في المائة.

### الفجوات في الأجور

84- في عام 2023، بلغت الفجوة في الأجور بين الجنسين في نيوزيلندا 8,6 في المائة، وظلت دون تغيير نسبياً منذ عام 2017<sup>(33)</sup>. وكانت الفجوة في الأجور بين جميع الرجال والنساء الأوروبيات 4,5 في المائة. وبالنسبة للنساء الآسيويات، كانت الفجوة 12 في المائة. وبالنسبة للنساء الماوريات ونساء جزر المحيط الهادئ، كانت الفجوة أكبر حيث بلغت 14,3 في المائة و15,2 في المائة على التوالي، وبالنسبة للنساء ذوات الإعاقة 18,2 في المائة (6,2 في المائة مقارنة بالرجال ذوي الإعاقة).

85- وتشرف فرقة العمل المعنية بالمساواة في الأجور على خطة عمل الفجوات في أجور الخدمة العامة للفترة 2021-2024، وهي برنامج منسق لسد الفجوات في أجور الخدمة العامة بين الجنسين وفيما يتعلق بشعوب الماوري والمحيط الهادئ والجماعات الإثنية وإنشاء أماكن عمل أكثر عدلاً للأشخاص ذوي الإعاقة وأعضاء مجتمعات قوس قزح. وطلبت الخطة من الوكالات وكيانات التاج أن تتخذ إجراءات محددة وتنتشر تقارير وخططاً سنوية. وأدت الجهود المتضافرة منذ عام 2018 إلى تخفيضات كبيرة في الفجوات في الأجور بين الجنسين وشعوب الماوري والمحيط الهادئ، وزيادة تمثيل هذه المجموعات في المناصب القيادية.

86- وأُعلن عن خطط لإدخال نظام إلزامي للإبلاغ عن الفجوة في الأجور بين الجنسين في آب/أغسطس 2023، ولم يُوضَّح بعد اتجاه هذا العمل.

#### العنف الأسري والعنف الجنسي<sup>(34)</sup>

87- لا يزال العنف الأسري والعنف الجنسي يثيران القلق، وقد أثرا في المشاورات العامة. فقد ارتكب 27 في المائة من جرائم القتل في عام 2021 أفراد الأسرة، وفي عام 2018، كان 7 في المائة من الأطفال قد أخطرت الحكومة بالعنف الأسري. وتشير التقديرات إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء وواحد من كل عشرة رجال يتعرضون للعنف الجنسي أو الاعتداء الجنسي في حياتهم. ويؤثر هذا العنف أيضاً تأثيراً غير متناسب على أسر الماوري.

88- ونيوزيلندا ملتزمة بالتصدي للعنف الأسري والجنسي. وفي عام 2021، أقرت الحكومة قانون تشريع العنف الجنسي<sup>(35)</sup>. وأنشأت نيوزيلندا أيضاً آلية وطنية متعددة القطاعات لتحويل كيفية تعاون الوكالات الحكومية بشأن استراتيجية وسياسات واستثمارات العنف الأسري والجنسي.

89- وفي عام 2022، أنشئ المجلس التنفيذي للقضاء على العنف الأسري والعنف الجنسي بموجب قانون الخدمة العامة لعام 2020. ويجمع المجلس التنفيذي للقضاء على العنف الأسري والعنف الجنسي عشر وكالات حكومية وأربع وكالات منتسبة، وينسق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف الأسري والعنف الجنسي، التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2021<sup>(36)</sup>. وتم تشكيل فريق استشاري وزاري في عام 2022 كآلية مستدامة للماوري لتقديم المشورة إلى الوزير المعني بمنع العنف الأسري والجنسي والمساهمة في اتخاذ القرارات الرفيعة المستوى فيما يتعلق بالعنف الأسري والجنسي. وله دور هام في إنشاء النظم وأوجه الدعم التي يحكمها ويقودها الماوريون والتي تعمل من أجلهم، بما يحقق المصالح الفضلى لأسرهم وللماوري المحليين وجميع المجتمعات المحلية.

90- وقد وُضعت الاستراتيجية الوطنية بالتعاون مع الماوريين والمجتمعات المحلية والأخصائيين والمجتمع المدني، للقضاء على العنف الأسري والجنسي، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وحددت ستة "تحولات" قائمة على الأدلة تهدف إلى منع العنف الأسري والجنسي والاستجابة له والشفاء منه، وهيئة بيانات تدعم تغيير النظام، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية وتغيير المواقف، وبناء قوى عاملة كفؤة، وتوسيع نطاق الأدلة وتبادل المعلومات. وتتماشى الاستراتيجية مع الاستراتيجيات الوطنية الأساسية للرفاه والقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وترافق الاستراتيجية خطة عمل وطنية.

91- وفي آب/أغسطس 2023، قدمت نيوزيلندا مشروع قانون التشريع المتعلق بضحايا العنف الجنسي (تعزيز الحماية القانونية) ومشروع قانون التشريع المتعلق بضحايا العنف الأسري (تعزيز الحماية القانونية). ويهدف مشروع القانون المذكوران إلى تعزيز الأطر التشريعية الحالية المتعلقة بحقوق الأطفال والضحايا.

#### إلغاء تجريم الإجهاض<sup>(37)</sup>

92- أُزيل الإجهاض من قانون الجرائم لعام 1961 في آذار/مارس 2020. ويتم التعامل حالياً مع الإجهاض كمسألة صحية وقد تم تنفيذ مجموعة من المبادرات. وبعد هذه التغييرات، تُظهر البيانات زيادة إيجابية في إمكانية الوصول إلى الخدمات، كما تظهر انخفاضاً في متوسط مدة الحمل في وقت الإجهاض. وسمحت التغييرات الإضافية التي أُدخلت على التشريع في عام 2022 بإنشاء مناطق آمنة

حول خدمات الإجهاض لحماية سلامة ورفاه وخصوصية وكرامة الأشخاص الذين يصلون إلى خدمات الإجهاض أو يقدمونها.

### حقوق الطفل<sup>(38)</sup>

93- يشكل الأطفال والشباب حتى سن 18 عاماً حوالي 24 في المائة من سكان نيوزيلندا<sup>(39)</sup>. ويوجد معظم الأطفال في حالة جيدة، ولكن العديد منهم يواجهون تحديات من قبيل الفقر وعدم المساواة والعنف والإدمان وجرائم الشباب وضعف الصحة العقلية. ويمكن أن يؤثر ذلك سلباً على نمو الأطفال وصحتهم، ويقلل من فرصهم التعليمية والحياتية. ويمكن أن تستمر هذه الآثار الضارة عبر الأجيال.

### رفاه الأطفال والشباب

94- وفرت استراتيجية رفاه الأطفال والشباب لعام 2019<sup>(40)</sup> إطاراً لفهم وتحسين نتائج رفاه الأطفال والشباب حتى سن 24 عاماً. وهي تهدف إلى الحد من النتائج غير المنصفة، بما في ذلك عن طريق تحسين النتائج لجماعتي الماوري والمحيط الهادئ. وقد سعت إلى تشجيع تنسيق أفضل بين الوكالات، وقياس التقدم المحرز بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات. ويتمثل أحد المبادئ التسعة لاستراتيجية رفاه الأطفال والشباب في الالتزام باحترام ودعم حقوق الطفل، بما فيها تلك المستمدة من اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

95- ومنذ تقرير منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل لنيوزيلندا لعام 2021، أُهِيَ الاستعراض الأول لاستراتيجية رفاه الأطفال والشباب في عام 2022 (مطلوب بموجب التشريع كل ثلاث سنوات). وكشف الاستعراض عن دعم مستمر واسع النطاق لرؤية ونتائج استراتيجية رفاه الأطفال والشباب مع تركيز التوصيات الـ 16 على فرص تعزيز التنفيذ. وشملت هذه التوصيات زيادة تحديد الأولويات والتركيز على عدد أقل من الإجراءات، وتعزيز الملكية الجماعية (بما في ذلك إشراك الأطفال والشباب في القرارات التي تؤثر عليهم)، وتحسين الحوكمة، وتحسين القياس والرصد والإبلاغ، وتضمين مفاهيم الرفاه في العالم الماوري.

96- وقد شرّعت وزارة شؤون الطفل مسؤولية الإشراف على خطة عمل رعاية الطفل لعام 2022<sup>(41)</sup>. وتحدد الخطة الكيفية التي ستعمل بها وكالات الأطفال<sup>(42)</sup> معاً لتحسين النتائج بالنسبة للأطفال والشباب المتورطين مع نظم الرعاية والحماية وقضاء الأحداث أو الذين تورطوا أو هم معرضون لخطر التورط مع هذه النظم.

### الحد من فقر الأطفال

97- يحسّن الحد من فقر الأطفال بشكل كبير رفاه الأطفال والشباب وأسرهم. وقد أنشأ قانون الحد من فقر الأطفال لعام 2018 المساواة السياسية المستمرة للحد من فقر الأطفال. ويتعين على الحكومات أن تضع أهدافاً للحد من فقر الأطفال لمدة 3 سنوات و10 سنوات وأن تقدم تقارير عنها في ضوء ذلك، وأن تقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز عبر تدابير ومؤشرات متعددة.

98- وتظهر بيانات فقر الأطفال من عام 2023 أن ثلاثة من أصل تسعة تدابير بموجب قانون الحد من فقر الأطفال أظهرت زيادات هامة إحصائياً مقارنة بالعام السابق. غير أن خمسة من التدابير التسعة لا تزال أقل مما كانت عليه في سنة الأساس (2018/2017). وكان حوالي واحد من كل ثمانية أطفال يعيش في ضائقة مادية في عام 2023. وذلك مشابه للمعدلات في عام 2018.

99- وترد في الفقرة 51 التدابير المتخذة منذ عام 2019 لضمان مستويات دخل كافية. هذا بالإضافة إلى مدفوعات "أفضل بداية" لوالدي الأطفال حديثي الولادة، وزيارات الأطباء المجانية للأطفال دون سن 14 عاماً، والبرامج المستهدفة مثل وجبات الغذاء المدرسية الصحية. وبالنظر إلى الآثار الاقتصادية لضغوط تكلفة المعيشة، تشير الزيادة في بعض معدلات الفقر في الفترة 2023/2022 إلى أن من الصعب على الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية. وستشكل الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة، ولا سيما ارتفاع معدلات التضخم، تحدياً للتقدم نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بفقر الأطفال.

### معالجة أوجه الإجحاف التي يعاني منها أطفال الماوري والمحيط الهادئ

100- اضطلعت نيوزيلندا بعمل كبير لتحسين نتائج التعليم والصحة والحماية لأطفال الماوري والمحيط الهادئ، الذين يعانون من معدلات أعلى من عدم الإنصاف. ولدى وزارة شؤون الطفل مجموعة من الخدمات لدعم عملها مع الماوري، بما في ذلك رعاية واناو<sup>(43)</sup> - وهي نموذج ماوري لمنظمات الماوري المعتمدة التي تقدم نماذجها الخاصة للرعاية، والاستخدام المتزايد لمؤتمرات مجموعات الأسر التي يقودها الماوري.

101- وستعيد خطة العمل الصحية للماوريين للفترة 2020-2025 تصميم برنامج الطفل السليم وتسعى إلى ضمان الوصول العادل وتحسين النتائج لأطفال الماوري وأسرهم. وتقدم خطة عمل الماوري للإعاقة للفترة 2018-2022 بالتفصيل الإجراءات المتخذة لضمان حصول أطفال الماوري ذوي الإعاقة على الدعم الذي يحتاجون إليه.

102- وتقدم خطة عمل صحة ورفاه سكان المحيط الهادئ للفترة 2020-2025 بالتفصيل النتائج والإجراءات اللازمة لتحسين صحة ورفاه سكان المحيط الهادئ المتزايدين في نيوزيلندا.

103- وتمول وزارة شعوب المحيط الهادئ مجموعة من الخدمات لدعم أطفال وشباب المحيط الهادئ، بما في ذلك فرص العمل والتدريب، ودعم قادة المحيط الهادئ من الشباب، وتشجيع الدراسة والمهنة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتتضمن خطة باسيفيكا الوطنية للإعاقة للفترة 2016-2021 إجراءات لتحسين حياة أطفال المحيط الهادئ من ذوي الإعاقة وأسرهم.

### اللجنة الملكية للتحقيق في الانتهاكات التاريخية<sup>(44)</sup>

104- أنشئت اللجنة الملكية للتحقيق في الانتهاكات التاريخية في مجال الرعاية في عام 2018 للتحقيق في إيذاء الأطفال والشباب والبالغين الضعفاء وإهمالهم داخل مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية في نيوزيلندا بين عامي 1950 و1999. ومن المقرر أن يصدر تقريرها النهائي الذي يحدد النتائج ويقدم التوصيات في آذار/مارس 2024. وقد نُشر في عام 2021 تقرير مؤقت عن إنصاف الناجين من الإيذاء حدد ما يلي:

- الأنواع الهامة من الضرر والأضرار الخطيرة التي عانى منها العديد من الأشخاص في الرعاية مدى الحياة؛
- إخفاقات الاستجابات السابقة الحكومية والدينية لهذا الضرر، بما في ذلك عمليات مطالبات التاج الحالية المتعلقة بالانتهاكات التاريخية؛
- الحاجة إلى نظام إنصاف مستقل وشامل في المستقبل ووظائف هذا النظام، والطريقة التي يمكن بها تطويره من خلال عملية يقودها الناجون.

105- وتنتظر الحكومة حالياً في توصيات اللجنة الملكية فور صدورها. وقد التزمت نيوزيلندا بإنشاء نظام إنصاف جديد مستقل يعتمد على المعلومات المتعلقة بالصددمات للأشخاص الذين يتعرضون للإيذاء في الرعاية الحكومية والدينية. ومن المزمع أن يعمل النظام الجديد اعتباراً من منتصف عام 2025 وأن يحل محل عمليات المطالبات الحالية التي تديرها وكالات التاج والمؤسسات الدينية. وتجري حالياً عملية تركز على الناجين لتصميم وإنشاء نظام جديد للانتصاف.

### التغييرات التشريعية

106- أُدخِلت تغييرات على التشريعات لتحسين الدعوة إلى النظم الداعمة للأطفال ورصد هذه النظم. واستعاض قانون لجنة الأطفال والشباب لعام 2022 عن مفوض الأطفال بلجنة جديدة للأطفال والشباب تضم رئيس مفوضي الأطفال وأعضاء مجلس الإدارة. والغرض من اللجنة هو تعزيز حقوق الأطفال والشباب ومصالحهم ومشاركتهم والنهوض بها وتحسين رفاههم في سياق أسرهم.

107- ويدعم قانون الإشراف على نظام رعاية الطفل لعام 2022 حقوق ومصالح الأطفال والشباب الذين تلقوا أو يتلقون الدعم من خلال نظام رعاية الطفل، بالإضافة إلى تحسين رفاههم العام. ونظام رعاية الطفل مسؤول عن توفير الخدمات والدعم للأطفال والشباب وأسره، ويشمل وزارة شؤون الطفل، وإدارة الإصلاحات، ووزارات الصحة، والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والعدل، وشرطة نيوزيلندا. وأنشأ القانون أيضاً مرصداً مستقلاً لنظام رعاية الطفل، مما وسع نطاق ولاية الرصد السابقة إلى ما وراء الامتثال لمعايير الرعاية الوطنية لتشمل نظام رعاية الطفل الأوسع نطاقاً.

### إصلاحات قانون التبني والأسرة

108- تقوم نيوزيلندا حالياً باستعراض قوانينها المتعلقة بالتبني لإنشاء نظام حديث يحمي حقوق الأطفال ومصالحهم الفضلى ورفاههم، وفي بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويجري استخدام التعليقات الواردة من المشاركة العامة في عامي 2021 و2022 لتحسين مقترحات سياسة التبني. ودخل قانون تشريع محكمة الأسرة (دعم الأطفال في المحكمة) حيز النفاذ في عام 2023، حيث أدخل تركيزاً جديداً على مشاركة الأطفال في الوساطة وفي قضايا محكمة الأسرة بشأن ترتيبات تقديم الرعاية. ويشير القانون أيضاً إلى أنه ينبغي النظر في العنف الأسري في جميع القرارات المتعلقة برعاية الأطفال.

### حقوق قوس قزح<sup>(45)</sup>

109- كانت زيادة الدعم لمجتمع قوس قزح وحقوق جميع أعضائه المتنوعين موضوعاً في ردود الفعل العامة للاستعراض الدوري الشامل. ونيوزيلندا ملتزمة بدعم صحة ورفاه مجتمعات قوس قزح، بما في ذلك من خلال تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية. ويجري حالياً توفير التمويل لخدمات ومبادرات الصحة العقلية لشباب قوس قزح، إلى جانب موارد التدريب والقوى العاملة للاستجابة لاحتياجات مجتمعات قوس قزح.

110- وتعكف نيوزيلندا حالياً على وضع نهج قائم على الحقوق إزاء الرعاية الصحية للأطفال والشباب الحاملين صفات الجنسين وأسره للحد من التدخل الطبي غير الضروري ومنع الأضرار المرتبطة به. وسيشمل ذلك المعلومات المناسبة ودعم الأقران للأطفال والشباب الحاملين صفات الجنسين وأسره لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن رعايتهم الصحية.

111- وعزز قانون تسجيل المواليد والوفيات والزيجات والعلاقات لعام 2021 حقوق مجتمعات قوس قزح من خلال إدخال عملية إدارية للأشخاص لتغيير الجنس المسجل في شهادة ميلادهم، بما في ذلك

خيارات لأولئك الذين لا يعرفون بأنهم ذكور أو إناث، بناء على التعريف الذاتي. وكان تعداد عام 2023 أول تعداد سُئِل فيه النيوزيلنديون عن نوعهم الاجتماعي وهويتهم الجنسية والاختلافات في الخصائص الجنسية.

### حظر ممارسات التحويل

112- أصدرت نيوزيلندا قانون التشريع المتعلق بحظر ممارسات التحويل في عام 2022. ومن غير القانوني الآن إجراء ممارسات التحويل<sup>(46)</sup>. والانتصاف المدني متاح من خلال إجراء لتقديم الشكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان، وإذا لم يتم حله، تُقدَّم إلى محكمة استعراض حقوق الإنسان. ويُعتبر جريمة جنائية القيام بممارسة تحويل تسبب ضرراً جسيماً على شخص يقل عمره عن 18 سنة أو يفقر إلى القدرة على اتخاذ القرار.

### حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(47)</sup>

113- أنشئت وزارة الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(48)</sup> في عام 2022 لتحسين النتائج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنسيق السياسات الاستراتيجية عبر الحكومة والتقدم في العمل لتحويل نظام دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. وتهدف الوزارة إلى تمكين نهج شامل وكامل للحياة من أجل التصدي لعدم المساواة وتحقيق التطلعات والفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وقد تعاونت الحكومة بنشاط مع الأشخاص ذوي الإعاقة في إرساء أسس كيفية عمل الوزارة، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكن معالجة بعض الشواغل التي أثرت في مشاورات الاستعراض الدوري الشامل عن طريق تكوين الوزارة.

114- وتقود الوزارة العمل بشأن ما يلي:

- القيادة والاستراتيجية والسياسة بشأن القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مرافق الحكومة؛
- ضمان تأثير صوت الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم على السياسات والبرامج الحكومية الرئيسية التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ضمان الإنصاف والاعتراف بالطبيعة المتقاطعة للإعاقة؛
- بناء القدرات والإمكانيات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين معهم.

115- والوزارة مسؤولة عن التكليف بخدمات دعم الإعاقة والتعاقد بشأنها لنحو 43 000 نيوزيلندي وتحويل نظام دعم الإعاقة من خلال تطبيق نهج تمكين الحياة الجيدة، مما يشجع قدرأ أكبر من الخيارات والاستقلالية بشأن الدعم المتلقى.

116- وقد فحصت نيوزيلندا اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2022.

### الصحة<sup>(49)</sup>

117- في تموز/يوليه 2021، أنشأت نيوزيلندا نظاماً صحياً وطنياً جديداً مدعوماً بقانون "باي أورا" (المستقبل الصحي) لعام 2022. وأنشأ ذلك ثلاثة كيانات وطنية هي: وزارة الصحة؛ والصحة النيوزيلندية (تحل محل المجالس الصحية للمقاطعات)؛ وهيئة صحة الماوري.

118- وعلى الرغم من وجود إصلاح هيكلية، فإن هناك حاجة إلى تحول كبير لتصميم نظام أكثر عدلاً وإنصافاً للصحة والإعاقة وتحقيق نتائج صحية أفضل. وبغض النظر عن الشكل التنظيمي، هناك حاجة

إلى معالجة النتائج الصحية للماوريين التي هي باستمرار أفقر من نتائج عامة السكان. ويشكل إلغاء إنشاء هيئة صحة الماوري ونقل الخبرات مرة أخرى إلى نظام الصحة العامة جزءاً هاماً من تحقيق نتائج صحية أفضل لجميع النيوزيلنديين، بمن فيهم الماوريون.

119- ويجري النظر في قانون المستقبل الصحي لعام 2022 للسماح بحل هيئة صحة الماوري بموجب خطة الـ 100 يوم للحكومة الجديدة.

## كوفيد-19

120- أُبلغ عن جائحة كوفيد-19 لأول مرة في نيوزيلندا في شباط/فبراير 2020. واعتمدت نيوزيلندا استجابة تقودها الصحة، ركزت في البداية على القضاء على الجائحة، وجعل الوصول إلى نيوزيلندا مقتصرًا في المقام الأول على المواطنين والمقيمين الدائمين، وتنفيذ تدابير حماية الصحة العامة، بما في ذلك عمليات الإغلاق. ولم تنتشر جائحة كوفيد-19 بين السكان خلال الجزء الأعظم من عامي 2020 و 2021 وكان لدى نيوزيلندا أقل عدد من الإصابات وحالات الاستشفاء والوفيات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(50)</sup>.

121- وبدأ برنامج التلقيح في نيوزيلندا في أوائل عام 2021 وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2021، نُقِّح بالكامل 90 في المائة من النيوزيلنديين المؤهلين (جرعتان على الأقل). وفي أواخر عام 2021، اعتُمدت تصاريح اللقاح. وبدأت نيوزيلندا في إعادة فتح حدودها اعتباراً من أوائل عام 2022. وانتهت جميع تقويضات اللقاح بحلول أيلول/سبتمبر 2022. وفي آب/أغسطس 2023، أُزيلت آخر متطلبات كوفيد-19 الإلزامية المتبقية.

122- وفي أيلول/سبتمبر 2023، صدر إطار استراتيجي جديد للإدارة الآنية والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19. والغرض منه هو توفير مصدر واحد للتوجيه لجميع الإجراءات الحكومية المتعلقة بجائحة كوفيد-19؛ والوضوح والشفافية بشأن أولويات كوفيد-19؛ وضمان الانتقال الفعال إلى العمل الجديد كالمعتاد في إدارة كوفيد-19.

123- وشهدت شعوب الماوري والمحيط الهادئ أعلى معدلات الاستشفاء والوفاة بسبب كوفيد-19<sup>(51)</sup>. وفي حين أن معدلات التلقيح لدى شعوب جزر المحيط الهادئ كانت أعلى مقارنة بالمجموعات السكانية الأخرى، فإن مستويات التلقيح لدى الماوري كانت أقل<sup>(52)</sup>. وفي أواخر عام 2021، كان 79 في المائة من الماوريين قد تلقوا جرعة أولى و63 في المائة جرعة ثانية (انخفضت إلى 56 في المائة في بعض المناطق). وقد اضطلع بمزيد من العمل لمعالجة هذا الأمر، بما في ذلك تقديم الدعم لمقدمي الخدمات الصحية الماوريين، والقوى العاملة الماورية للتلقيح، ومجموعات الماوري والمجتمعات المحلية لتقديم حلول التحصين؛ وتبادل البيانات والرؤى المتعلقة باستجابة الماوري لكوفيد-19 والتقاطها بشكل أفضل؛ ورصد تأثير كوفيد-19 على الماوري. ويجري حالياً عمل منفصل لفهم الآثار الصحية الطويلة المدى للفيروس.

124- وطرحت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة ومستمرة لنيوزيلندا. وكما هو الحال في معظم البلدان، تطلبت الجهود المبذولة لحماية حياة الناس وصحتهم فرض قيود على حقوق الإنسان والحريات الأخرى بطريقة لم يسبق لها مثيل. وتضمنت التشريعات ضمانات لكفالة بقاء القيود المفروضة على حقوق الإنسان مبررة ومتناسبة ومحددة زمنياً. ورأت محكمة نيوزيلندية أن جوانب نهج الحكومة تجاه العزل والحجر الصحي المنظمين تمثل حداً غير معقول لحق المواطنين النيوزيلنديين في دخول نيوزيلندا لفترة زمنية معينة<sup>(53)</sup>.

125- وأثيرت مخاوف بشأن تأثير كوفيد-19 على حقوق الإنسان في المشاورات العامة للاستعراض الدوري الشامل، وبشكل أعم في النقاش العام. وعلى وجه الخصوص، أثرت شواغل بشأن تفويضات اللقاح المؤقتة وكيفية تأثيرها على الحصول على العلاج الطبي والعمالة والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن التدابير المعتدلة المؤقتة للدخول عند الحدود. وواجهت نيوزيلندا، شأنها شأن البلدان الأخرى، تحديات من زيادة انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات الخاطئة المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

126- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلنت الحكومة عن لجنة تحقيق ملكية في استجابتها لجائحة كوفيد-19. ونطاقها واسع يشمل الاستجابة الصحية، وتفويضات اللقاح، والحدود، والرعاية المجتمعية، والعزل، والحجر الصحي، والتواصل مع المجتمعات المحلية، والاستجابة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة النقدية. وسيجرى أيضاً النظر على وجه التحديد في الآثار المترتبة على الماوري. وسينتهي التحقيق في أيلول/سبتمبر 2024.

### معالجة أوجه الإجحاف في مجال الصحة

127- وُضعت ست استراتيجيات بموجب قانون المستقبل الصحي لعام 2022، الذي وُضع في صيغته النهائية في تموز/يوليه 2023، لتحديد الاتجاه لنظام منصف يمكن الوصول إليه ومتماسك ويركز على الناس. وهذه الاستراتيجيات هي الاستراتيجية الصحية لنيوزيلندا، "باي تو": الاستراتيجية الصحية للماوري؛ و"تي مانا أولاً": استراتيجية الصحة في منطقة المحيط الهادئ؛ واستراتيجية صحة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واستراتيجية صحة المرأة؛ واستراتيجية الصحة الريفية.

128- "باي تو": الاستراتيجية الصحية للماوري، وضعتها وزارة الصحة وهيئة صحة الماوري لضمان دعم النظام الصحي الذي تم إصلاحه لمعاهدة وايتانغي، وتحسين الإنصاف، وتعزيز النتائج الصحية الطويلة الأجل للماوري. وهي خطوة مؤقتة قبل إجراء استعراض وتحديث كاملين للاستراتيجية الصحية للماوري.

129- و"تي مانا أولاً": الاستراتيجية الصحية لمنطقة المحيط الهادئ هي أول استراتيجية صحية لنيوزيلندا تركز على شعوب المحيط الهادئ وتحدد الاتجاه الاستراتيجي والأولويات الطويلة الأجل للصحة في منطقة المحيط الهادئ على مدى السنوات الـ 10 المقبلة. ولما كانت الصحة في المحيط الهادئ واسعة وشاملة، فقد شجعت استراتيجية "تي مانا أولاً" النظام الصحي على تقدير الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي والروحي والثقافي لشعوب المحيط الهادئ لتحقيق نتائج صحية أفضل. واضطلع بعملية واسعة النطاق لإشراك المجتمع المحلي والقطاع الصحي لضمان استرشاد وضع استراتيجية "تي مانا أولاً" بقوة بمنظورات شعوب ومجتمعات المحيط الهادئ المتنوعة في جميع أنحاء نيوزيلندا.

130- وضُمّت استراتيجية صحة المرأة لتحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بين النساء والفتيات والمتحولين جنسياً والأشخاص المتنوعين جنسياً.

131- واستراتيجية صحة الأشخاص ذوي الإعاقة هي أول استراتيجية مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة يقودها النظام الصحي في نيوزيلندا. وقد سعت إلى توجيه الكيانات الصحية لتحقيق نتائج صحية محسنة للأشخاص ذوي الإعاقة.

### الصحة العقلية والإدمان

132- لا يزال تحسين الصحة العقلية للنيوزيلنديين وحصولهم على الخدمات والدعم المناسبين يشكل أولوية. وقد أثرت هذه المسألة في المشاورات العامة للاستعراض الدوري الشامل.

133- وأطلقت نيوزيلندا تحقيقاً مستقلاً في الصحة العقلية والإدمان في عام 2018. ودعا تقريرها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحويل نهج نيوزيلندا تجاه الصحة العقلية والإدمان وضمان مزيد من الخيارات لحصول الناس على الدعم. وشملت الاستجابة منذ عام 2019 ما يلي:

- إطلاق "كيا ماناوانوي أوتياروا": مسار طويل الأجل إلى الصحة العقلية في عام 2021، وهي استراتيجية وخطة عمل للحكومة بأكملها لتحسين السلامة العقلية؛
- استثمار 1,9 مليار دولار نيوزيلندي في عام 2019 في حزمة للصحة العقلية، بما في ذلك 455 مليون دولار نيوزيلندي للأشخاص الذين يعانون من احتياجات خفيفة إلى متوسطة للصحة العقلية والإدمان؛
- إنشاء مكتب منع الانتحار في عام 2019 وإطلاق الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمنع الانتحار؛
- إنشاء لجنة الصحة والسلامة العقلية في عام 2021؛
- اتخاذ خطوات لإلغاء واستبدال قانون الصحة العقلية في نيوزيلندا (التقييم والعلاج الإلزاميان) لعام 1992، ليعكس نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، ويعزز صنع القرار المدعوم، ويتماشى مع نموذج التعافي والسلامة للصحة العقلية.

134- وهناك جهد وطني للحد من إجراءي العزل والتقييد والغائهما في نهاية المطاف في أماكن علاج الصحة العقلية الإلزامي. وقد نُشرت في عام 2023 مبادئ توجيهية لتحويل الممارسات نحو بيئة خالية من العزلة تركز على حقوق الإنسان. وثمة تقدم في العمل على المدى الطويل، بما في ذلك النظر في إجراء العزل في تشريعات الصحة العقلية الجديدة.

#### التعليم<sup>(54)</sup>

135- لا يزال نظام التعليم في نيوزيلندا في تطور ليعكس تنوع واحتياجات جميع المتعلمين المشاركين في التعليم ويرحب بهم ويستجيب لهم بشكل أفضل. والتعليم إلزامي من 6 إلى 16 عاماً ومجاني بين 5 و19 عاماً في المدارس الحكومية. وليس التعليم إلزامياً في مرحلة الطفولة المبكرة، ولكن نسبة عالية من الأطفال ترتاده. غير أن هذه المعدلات أقل بين أسر الماوري والمحيط الهادئ والأسر ذات الدخل المنخفض. ونظام التعليم العالي متنوع للغاية، ويتراوح بين التعليم التأسيسي والتعليم المهني والعالي والبحوث العليا.

136- وتسعى سياقات التعليم، التي تركز على معاهدة وايتانغي، إلى تمكين الماوري من اتخاذ القرارات وتوفير التعليم. ويقوم التعليم الماوري المتوسط بتدريس جميع مواد المناهج الدراسية أو بعضها باللغة الماورية بنسبة 51 في المائة على الأقل من الوقت، باستخدام منهاج اللغة الماورية. وتستخدم المدارس التي تدرس باللغة الإنجليزية منهاج النيوزيلندي.

137- ويجري إعادة تصميم منهاج اللغة الماورية لتزويد المتعلمين الماوريين بالمعارف والمهارات والقيم الأساسية للعمل بنجاح وثقة في العالم الماوري والعالم على نطاق أوسع. والغرض من ذلك هو دعم تحقيق نتائج أفضل للمتعلمين الماوريين في "كوبابا ماوري" (المدارس الحكومية الماورية) والتعليم المتوسط باللغة الماورية والمساهمة في تنشيط اللغة الماورية<sup>(55)</sup>.

138- ووضِع برنامج العمل التعليمي لعام 2021 بعد تعامل مكثف متعدد السنوات مع الأطفال والشباب ومجتمعات الماوري والمحيط الهادئ والوالدين والأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم في التعلم.

وهو يركز على التنفيذ والتسليم ومعالجة القضايا النظامية، بما في ذلك التتمر المدرسي - وهو مصدر قلق أثير في المشاورات العامة للاستعراض الدوري الشامل. ولا يزال العمل المشترك بين القطاعات مستمراً في إطار الفريق الاستشاري لمنع التتمر، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز السلامة على الإنترنت. وفي عام 2020، بدأت نيوزيلندا عملية لتعزيز الشهادة الوطنية للإنجاز التعليمي لتحسين المصداقية والإنصاف والاتساق ومسارات المتعلم.

139- وتدعم مدونة ممارسة التعليم لعام 2022 (الرعاية الرعوية للمتعلمين الجامعيين والدوليين) رفاه جميع المتعلمين الجامعيين والدوليين.

### معالجة أوجه الإجحاف في مجال التعليم

140- في عام 2023، بدأت نيوزيلندا في تنفيذ مؤشر الإنصاف ليحل محل نظام المدارس العشرية. وتم تصميم مؤشر الإنصاف لتحديد المدارس للحصول على موارد إضافية، وتوجيه التمويل لاحتياجات المتعلمين، والحد من تأثير العوامل الاجتماعية - الاقتصادية على الإنجاز. وشملت الإجراءات المتخذة في إطار خطة عمل التعلم المبكر للفترة 2019-2029 تحسين نسب البالغين إلى الأطفال، وتحقيق قوة عاملة من المعلمين مؤهلة تأهيلاً كاملاً، وتحسين الاتساق في الرواتب والظروف.

141- وقد ساعد تحديث استراتيجيتي تعليم الماوري ولغة الماوري في التعليم والتركيز على تحسين قدرة القوة العاملة على إدماج اللغة الماورية وزيادتها في المدارس وخدمات التعليم المبكر. ووُضعت خطة العمل للتعليم في منطقة المحيط الهادئ واستراتيجية لغات المحيط الهادئ لتقديم دعم أفضل للمتعلمين في منطقة المحيط الهادئ. ونصت خطة عمل دعم التعلم للفترة 2019-2025 على قدر أكبر من الدعم والتحكم والاختيار للمتعلمين ذوي الإعاقة والتنوع العصبي والقضايا السلوكية والموهوبين.

142- وفي الفترة 2022-2023، قُدّم الدعم لأكثر من 2 500 متعلم من الصم وضعاف السمع من خلال مجموعة من المبادرات، بما في ذلك لغة الإشارة النيوزيلندية في المدرسة.

143- وأجريت تغييرات في البيئات المدرسية لجعل المدارس أكثر أماناً وترحيباً بمتعلمي قوس قزح. ويدعم توفير منتجات الحيض المجانية في المدارس الوصول إلى التعليم. وأنشئ في عام 2020 برنامج تبرعات مدرسية تموله الحكومة لتقليل الضغط المالي على الأسر.

### كوفيد-19

144- أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل التعليم، وهو مصدر قلق أثير أيضاً في مشاورات الاستعراض الدوري الشامل. وسعت استجابة نيوزيلندا للجائحة إلى دعم رفاه المتعلمين وإنجازاتهم، بما في ذلك توسيع خدمات الصحة العقلية والمشورة والدعم المالي لاستمرارية الخدمات من التعلم المبكر إلى التعليم الدولي. وساعدت الموارد والدعم المحدد الهدف 300 000 من المتعلمين المعرضين لخطر فك الارتباط ووفرت ساعات من مساعدة المعلمين الإضافية لأكثر من 6 000 طالب الذين يحتاجون إلى دعم للتعلم.

145- ولا يزال الحضور المنتظم في المدارس يتعطل بسبب جائحة كوفيد-19. وحددت استراتيجية الحضور والمشاركة لعام 2022 توقعات أولياء الأمور والمعلمين والوكالات الحكومية والمتعلمين والمجتمعات المحلية. وهي تسعى إلى دعم المدارس المحلية والحلول المجتمعية.

146- وخلال الجائحة، اتُخذت إجراءات لربط أكثر من 40 000 أسرة متعلمين بالإنترنت، وإطلاق قنوات تلفزيونية تعليمية باللغتين الماورية والإنكليزية، وتوزيع أكثر من 25 000 جهاز، وتمويل الوصول إلى التعليم العالي والتدريب المدعومين بالتكنولوجيا، لتقليل تعطيل التدريس ودعم التعلم من المنزل.

## ثالثاً - خاتمة

147- ترحب نيوزيلندا بهذه الفرصة لاستعراض التطورات في حالة حقوق الإنسان فيها والتفكير فيها. ولا تزال هناك مشاكل مستمرة على الرغم من أن نيوزيلندا أحرزت تقدماً في العديد من المجالات. وتتطلع نيوزيلندا إلى المشاركة في الحوار المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل وتلقي توصيات من الدول، بالإضافة إلى مواصلة العمل مع الماوريين والمجتمع المدني، لتوجيه الإجراءات التي تتخذها الحكومة في المستقبل بشأن حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

## Notes

- <sup>1</sup> 2019 UPR Recommendations 35–42, 49.
- <sup>2</sup> Te Kāhui Tika Tangata Human Rights Commission is New Zealand’s National Human Rights Institution.
- <sup>3</sup> 2019 UPR Recommendation 57.
- <sup>4</sup> 2019 UPR Recommendations 35–40, 43–49.
- <sup>5</sup> 2019 UPR Recommendations 1, 5, 10, 18, 19, 21, 26.
- <sup>6</sup> International Covenant on Civil and Political Rights; International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights; International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination; Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women; Convention on the Rights of the Child; Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment; and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities.
- <sup>7</sup> 2019 UPR Recommendations 1, 18–22.
- <sup>8</sup> 2019 UPR Recommendations 41, 43–48.
- <sup>9</sup> The Christchurch Call, [Home | Christchurch Call](#).
- <sup>10</sup> 2019 Recommendation 59.
- <sup>11</sup> Iwi: (**noun**) extended kinship group, tribe, nation, people, nationality, race – often refers to a large group of people descended from a common ancestor and associated with a distinct territory.
- <sup>12</sup> National Iwi Chairs Forum: a national tribal organisation.
- <sup>13</sup> Aotearoa: **1. (location)** North Island - now used as the Māori name for New Zealand.
- <sup>14</sup> 2019 UPR Recommendation 80–81.
- <sup>15</sup> 2019 UPR Recommendations 71–79.
- <sup>16</sup> UNHCR, the United Nations High Commissioner for Refugees. Also known as the UN Refugee Agency.
- <sup>17</sup> The Review was conducted by Victoria Casey KC (King’s Counsel).
- <sup>18</sup> 2019 UPR Recommendations 54–56.
- <sup>19</sup> 2019 UPR Recommendations 90–92.
- <sup>20</sup> 2019 UPR Recommendations 60–68.
- <sup>21</sup> Data source: [Prison statistics | Department of Corrections](#). New Zealand’s estimated Māori ethnic population was 17.4% of the national population, 30 June 2022. Source: [www.stats.govt.nz](#).
- <sup>22</sup> [https://www.corrections.govt.nz/resources/strategic\\_reports/corrections\\_strategic\\_plans/hokai\\_rangi](https://www.corrections.govt.nz/resources/strategic_reports/corrections_strategic_plans/hokai_rangi)
- <sup>23</sup> 2019 UPR Recommendation 69.
- <sup>24</sup> 2019 UPR Recommendations 164–183.
- <sup>25</sup> The Waitangi Tribunal is a standing commission of inquiry. It makes recommendation on claims brought by Māori relating to legislation, policies, actions or omissions of the Crown that are alleged to breach the obligations under the Treaty of Waitangi/Te Tiriti o Waitangi. Findings are not binding.
- <sup>26</sup> [New Zealand Parliament \(www.parliament.nz\)](#).
- <sup>27</sup> 2019 UPR Recommendations 50, 82–88.
- <sup>28</sup> New Zealand ranked fourth in the World Economic Forum’s 2022 Global Gender Gap Report, [https://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GGGR\\_2022.pdf](https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf).
- <sup>29</sup> Manatū Wāhine Ministry for Women, [2022 Stocktake of Gender, Māori, Pacific and Ethnic Diversity on Public Sector Boards and Committees](#).
- <sup>30</sup> Te Kawa Mataaho Public Service Commission, [2023 Workforce data](#).
- <sup>31</sup> The 53<sup>rd</sup> Government (2020–2023) was the most diverse parliament to be elected with several women, Māori and LGBTQIA+ Members; [‘New Zealand cabinet reaches gender parity for first time | New Zealand | The Guardian](#).
- <sup>32</sup> NZX, [Gender Diversity Statistics, July 2022](#).
- <sup>33</sup> [What’s my Gender Pay Gap? | Ministry for Women \(www.women.govt.nz\)](#).
- <sup>34</sup> 2019 UPR Recommendations 105–146.
- <sup>35</sup> The Family Violence Act 2018 renamed the earlier Family and Whānau Violence Legislation Bill referred to in several 2019 UPR Recommendations, such as Recommendation 139.

- <sup>36</sup> Te Puna Aonui/ The Joint Venture for Family Violence and Sexual Violence comprises: Accident Compensation Corporation, Department of Corrections, Ministry of Education, Ministry of Health, Ministry of Justice, Ministry of Social Development, New Zealand Police, Public Service Commission, Ministry for Children and Te Puni Kōkiri/[Ministry of Māori Development](#). Its four associate agencies are: Department of Prime Minister and Cabinet, Ministry for Women, Ministry of Pacific Peoples and Ministry for Ethnic Communities.
- <sup>37</sup> 2019 UPR Recommendation 96.
- <sup>38</sup> 2019 UPR Recommendations 147–155.
- <sup>39</sup> Population data at December 2022, <https://infoshare.stats.govt.nz/>
- <sup>40</sup> [https://www.Child and Youth Wellbeing Strategy .govt.nz/](https://www.ChildandYouthWellbeingStrategy.govt.nz/)
- <sup>41</sup> [Oranga-Tamariki-Action-Plan.pdf \(orangatamariki.govt.nz\)](#).  
[Implementing the Oranga Tamariki Action Plan](#).
- <sup>42</sup> Children’s agencies: Oranga Tamariki-Ministry for Children, New Zealand Police and the Ministries of Education, Social Development, Health, and Justice.
- <sup>43</sup> Whānau: (**noun**) extended family, family group, a familiar term of address to a number of people – the primary economic unit of traditional Māori society. In the modern context the term is sometimes used to include friends who may not have any kinship ties to other members.
- <sup>44</sup> 2019 UPR Recommendations 143–146, 150.
- <sup>45</sup> 2019 UPR recommendation 101, 102.
- <sup>46</sup> Conversion practices encompass a broad range of practices that seek to change or suppress a person’s sexual orientation, gender identity, or gender expression.
- <sup>47</sup> 2019 UPR Recommendations 30, 89, 156–162.
- <sup>48</sup> Disabled people’ is the preferred wording in New Zealand, based on the advice of disability community leaders who developed and informed the 2001 and 2016 New Zealand Disability Strategies.
- <sup>49</sup> 2019 UPR Recommendations 93–94, 99–102.
- <sup>50</sup> Our World in Data, Global Change Data Lab and University of Oxford.
- <sup>51</sup> [Covid-19: Māori and Pasifika hospitalised more than other ethnic groups - new data | RNZ News](#), accessed 29/08/2023, [www.rnz.co.nz/news](http://www.rnz.co.nz/news)
- <sup>52</sup> Anglemyer A, Grey C, Tukuitonga C, et al. 2022. “Assessment of ethnic inequities and subpopulation estimates in COVID-19 vaccination in New Zealand.” *JAMA Network Open* 5(6): e2217653-e2217653.
- <sup>53</sup> *Grounded Kiwis Group Incorporated v Minister of Health* [2022] NZHC 832.
- <sup>54</sup> 2019 UPR Recommendations 103, 104, 148, 161, 183.
- <sup>55</sup> Kura kaupapa Māori are state schools that operate within a whānau-based Māori philosophy and deliver the curriculum in te reo Māori.